ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⴱⴷⴰⴷⵜ ⴷ ⵓⵙⵉⴷⴼ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ ⴷ ⵜⵓⵡⵏⴰ

المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

برنامج عمل
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
لتنفيذ إجراءات البرنامج الحكومي
2026 - 2021

في مجال النهوض وحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

المحتوى

I. استراتيجية القطب الاجتماعي في مجال الإعاقة
- مقدمة
- المرتكزات، المكتسبات والتحديات
- المقاربة المعتمدة
- أهم الأوراش والتوجهات الاستراتيجية

II. الإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي والتدابير المتخذة لتنزيلها

III. توزيع الدعم المالي المخصص للجمعيات

IV. حكامة وآليات تتبع الدعم المالي

1 استراتيجية القطب الاجتماعي في مجال الإعاقة
المرتكزات – المكتسبات- التحديات

مقدمة

يعمل القطب الاجتماعي على بلورة استراتيجيتة الجديدة تحت شعار «**أسرة متماسكة ر افعة للتنمية الاجتماعية الدامجة والمستدامة**". وتقوم هذه الاستراتيجية على بلورة هندسة اجتماعية تستهدف جميع مكونات الأسرة من خلال:

برامج وخدمات جديدة:

- مواكبة الأسر
- تعزيز المواكبة الاجتماعية
- محاربة الصور النمطية
- التكوين و التحسيس
- تشجيع الكفالة والاسرة البديلة/المستقبلة و الوساطة الاسرية الاستماع و الدعم النفسي
- الادماج الاجتماعي
- تملك اهداف التنمية المستدامة

الاستثمار في الأسرة للوقاية من ظواهر اجتماعية ومن أجل:

- استهداف شامل ومندمج لكل مكونات الأسرة: الرجل، المرأة، الطفل، الشباب، الأشخاص المسنين؛
- جعل الاسرة قاطرة التنمية
- تحسين التنشئة الاجتماعية خاصة للاطفال
- خفض كلفة الإدماج سواء على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي ، أو القيمي، أو الإنساني والبيئي؛
- تحسين ترتيب المغرب حسب المؤشر العالمي للتنمية البشرية.

خطب جلالة الملك محمد السادس نصره الله

- التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الهادفة إلى العناية بكل فئات المجتمع وخاصة منها الأشخاص في وضعية إعاقة :

دستور المملكة لسنة 2011

- تصدير الدستور الذي يؤكد على التزام المملكة حضر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة **أو الإعاقة** أو أي وضع شخصي مهما كان.
- الفصل 34 من الدستور الذي يحث على « أن تقوم السلطات العمومية **بوضع وتفعيل سياسات** موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال **إعادة تأهيل الأشخاص** الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، **وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع** ».

القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها

- صدر سنة 2016، يتضمن مقتضيات تحفظ **تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بمختلف الحقوق الأساسية**
- يشكل تأطيرا عاما يوجه تدخلات الدولة في المجال ويلزم مختلف الفاعلين بالعمل على بلوغ الأهداف المبتغاة من اعتماده.

السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015-2025

أعدت بمقاربة تشاركية مع كل الفاعلين، وتحدد الرؤية الوطنية لتنزيل مضامين دستور المملكة والقانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها وكذا مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تهدف هذه السياسة إلى :

- ضمان الولوج إلى الحقوق وتحقيق المشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ضمان التقائية تدخلات كافة القطاعات المعنية.

النموذج التنموي الجديد 2021 - 2035

- تحقيق الرؤية الوطنية لتحرير الطاقات و تسريع وثيرة تقدم وتحقيق الإدماج و المشاركة؛
- مقاربة جديدة للحكامة من خلال تغيير أسلوب العمل الجماعي و العمل على انخراط هيئات للتنفيذ متعددة الأطراف؛
- العمل على توفير جودة الخدمات العمومية من خلال تحسين جودة العرض و شروط الولوج.

البرنامج الحكومي 2021 - 2026

- الالتزام القوي بتعزيز وتطوير السياسات الرامية إلى تكريس حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتسهيل اندماجهم الفعلي في المجتمع وتعزيز استقلاليتهم

الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - صادق المغرب على هذه الاتفاقية في 8 أبريل 2009.

- أول إطار معياري دولي شامل في مجال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة باعتبارها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان،
- يعد المغرب من أوائل البلدان التي **وقعت** على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ **30 مارس 2007**، كتعبير تام عن التزامه بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحمايتها؛
- قدم المغرب التقرير الأول لإعمال هذه **الاتفاقية** أمام اللجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بجنيف **سنة 2017**؛
- من المنتظر الشروع في إعداد التقرير الثاني.

أهداف التنمية المستدامة 2030

تم تناول موضوع الإعاقة بشكل عرضاني داخل أهداف التنمية المستدامة وبشكل خاص 8 اهداف ضمن 17

- **الهدف 1؛ الهدف 3؛ الهدف 4 ؛ الهدف 8 ؛ الهدف 10؛ الهدف 11؛ الهدف 16؛ لهدف 17**

المكتسبات

- **القانون الإطار13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛**
- **سياسة عمومية مندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية 2015-2025 ؛**
- **إطار مؤسساتي يدعم الطابع العرضاني لقضايا الاعاقة:**
  - اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الاشخاص في وضعية أعاقة
  - المؤسسات الدستورية و الجماعات الترابية
- **توفر المعطيات**
- **وجود آلية لتمويل الخدمات المتمثلة في صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي منذ 2015**
- **بوادر تكون خبرة وطنية**

برنامج رفيق؛ برنامج "مدن ولوجة"؛ التربية الدامجة؛ و البحوث الوطنية 1و2

- **دينامية المجتمع المدني :** الانخراط في دعم السياسة العمومية، حجم المشاركة والشراكة في تنزيل البرامج، اقتراح وبلورة عدد من المبادرات، التخصص في أنواع الإعاقة، التنشيط عبر التكتلات والشبكات (35 شبكة في مجال الإعاقة

التحديات

- تعدد مسارات التكفل بحكم نوعية الاعاقات و اختلاف الدرجات
- الكلفة المرتفعة للتكفل بالإعاقة
- قلة الموارد البشرية المؤهلة وضعف الخبرة في المجال
- التوزيع الجغرافي غير المتكافئ للمراكز والخدمات
- ضعف في التكوين خاصة مهن العمل الاجتماعي والمهن الشبه الطبية
- ضعف الادماج المهني
- محدودية إنخراط الفاعليين خاصة القطاع الخاص و الجماعات الترابية
- سيادة تمثلات اجتماعية سلبية تجاه الإعاقة
- التطور السريع للمفاهيم وتعدد مجالات الاختصاص وحجم الإنتظارات
- غياب تمثيلية الوزارة على المستوى الترابي
- ضعف الموارد المالية

1 الاستراتيجية الجديدة للقطب الاجتماعي في مجال الإعاقة
المقاربة المعتمدة

المقاربة المعتمدة

تنزيل القانون الاطار	إرساء قواعد الجودة	تقوية الراس مال البشري	التنزيل التر ابي للمشاريع والبرامج	الرقمنة
• خلق تعبئة مؤسساتية حول القانون إطار للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	• الارتقاء بالعمل الاجتماعي، • تطوير جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، • إرساء وتعزيز مقاربة حقوقية وكذا رسملة الممارسات الجيدة.	• عن طريق دورات تكوينية وورشات عمل في مختلف المجالات بغية خلق أقطاب خبرة. • تعزيز الادماج الاجتماعي والمهني	• تقوية الشراكة مع الجماعات الترابية • تشجيع الشراكة الثلاثية بين الجمعيات و الوزارة والجماعات الترابية في مجال الإعاقة • تمكين الجهات من خبرات في مجال الإعاقة	•خاصة المساطر و المسارات المرتبطة ب : • نظام تقييم الإعاقة، • صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، • مؤسسات الرعاية الاجتماعية • برنامج رفيق.

1 الاستراتيجية الجديدة للقطب الاجتماعي في مجال الإعاقة

أهم الأوراش والتوجهات الاستراتيجية

اعتماد جيل جديد من الخدمات الاجتماعية الدامجة لفائدة الأسر والأشخاص في وضعية صعبة

- تعمل الوزارة على إطلاق المفهوم الجديد "جسر :Green Innovative Social Regeneration, to empower people..."، كآلية للتجديد الاجتماعي الأخضر والمبتكر، يروم إحداث جيل جديد من الخدمات الاجتماعية لفائدة الأسر والأشخاص في وضعية صعبة بصفة عامة والأشخاص في وضعية إعاقة بصفة خاصة. ويشكل «جسر» تجربة نموذجية تهدف إلى تقريب وتجويد الخدمات المقدمة للمواطنين، من خلال إعادة تأهيل المراكز الاجتماعية على المستوى الترابي.

- يعتمد «جسر» آليات جديدة كالرقمنة وتعميم التكوين والإدماج الاجتماعي والاقتصادي من خلال تشخيص وضعية المستفيدين وإدماجهم في مسار للتكوين عبر وحدات إشهادية وورشات لتحديد مشاريعهم المهنية وإمكانية ادماجهم في المجتمع، وذلك في إطار التقائية بين جميع الفاعلين، ومن بينهم الجهة، باعتبارها شريكا مهما وأساسيا، بالإضافة إلى قطاعات السياحة والشباب والتربية والصحة.

- تمكن هذه الآلية من اعتماد الرقمنة أسلوبا وآلية لتحسين الاستهداف وفعالية ونجاعة التدخلات في المجال الاجتماعي على جميع المستويات، بما في ذلك التكوين وتسهيل الولوج للمعلومة والحكامة الجيدة. كما تمنح هذه التجربة النموذجية مجموعة من الخدمات للفئات المستهدفة، مثل الخدمة الرقمية والابتكار الاجتماعي والحاضنة الاجتماعية والتكوين الموجه وتعزيز المهارات. وتتوفر هذه المراكز أيضا على مسارات تسهل الولوج للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال اقتراح فضاءات مخصصة للمساعدة والوساطة الاجتماعية.

اعتماد جيل جديد من الخدمات الاجتماعية الدامجة لفائدة الأسروالأشخاص في وضعية صعبة

GISR جسر - Social Hub
Green Innovative Social Regeneration

<u>المهن الأساسية:</u>

- الاستماع؛
- المنصة الرقمية؛
- التوجيه نحو المؤسسات المختصة (مراكز المواكبة لحماية الطفولة، مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، الفضاءات متعددة الوظائف للنساء ....)
- المواكبة الاجتماعية؛
- التكوين عبر الانترنت E Learning؛
- الحاضنة الاجتماعية
- دعم ومواكبة خلق المقاولة

<u>مهن الدعم والمساعدة على اتخاذ القرار:</u>

البارومترالاجتماعي للجسر Baromètre social du site

- تجميع المعطيات
- تحليل المعطيات والدراسات
- الابتكار الاجتماعي
- أهداف التنمية المستدامة

"جسر"، كآلية للتجديد الاجتماعي الأخضر والمبتكر

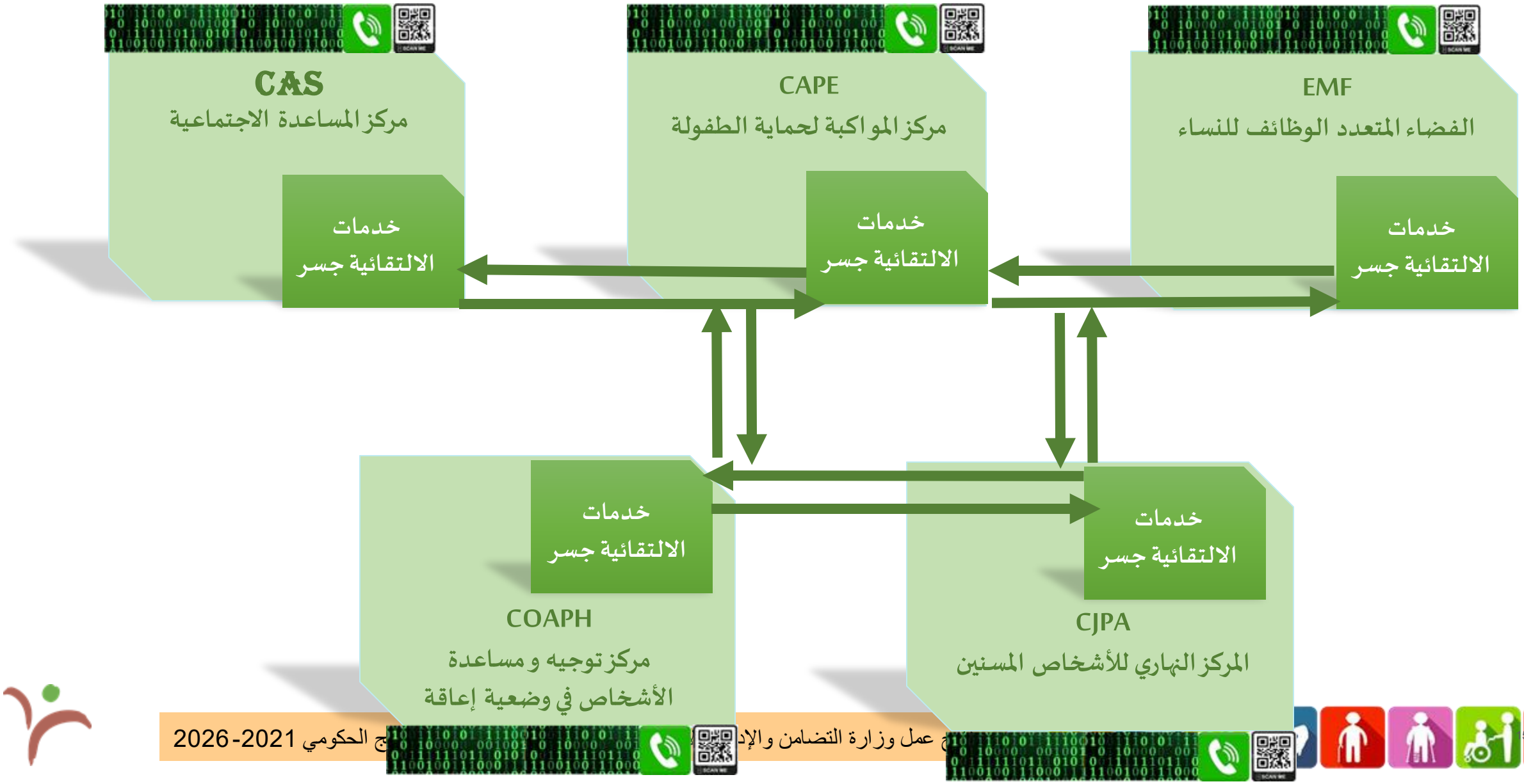

الادماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة

- يعتبر الادماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة خيارا استراتيجيا هاما.

وتعمل الوزارة على تطوير هذا الخيار من خلال العمل على :

- **برنامج الإدماج الاجتماعي عبر الادماج الاقتصادي على المستوى الجهوي**: من خلال الشراكة مع الجهات لدعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة ، تم تخصيص 48 مليون درهم من خلال 4 مليون درهم لكل جهة وفق مساطر صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي: **تمويل 200 مشروع بكل جهة**

- إدماج بعد الإعاقة في المخططات الجهوية و تقوية قدرات الفاعليين الترابيين؛
- **دعم المقاولة وحاضنة المقاولة**: من خلال خلق حاضنات للمشاريع ترتكز على الابتكار الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي والتأطير والتكوين وإعادة التكوين للمساهمة في عملية الإدماج بالنسيج المجتمعي؛
- **وضع حاضنات اجتماعيات** : وهي حاضنات تهدف لتكوين المواطنين في مسارات الادماج و التمكين ومواكبة مشاريعهم خصوصا منهم الأشخاص في وضعية إعاقة.

تعميم الحاضنات الاجتماعيات بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بتعاون مع وكالة التنمية الاجتماعية

إرساء النظام الجديد لتقييم الإعاقة

تنفيذا للقانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، خاصة المادة 2 التي تنص على تعريف جديد للإعاقة، وكذا المادة 23 المتعلقة بإصدار بطاقة خاصة، تعمل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على وضع نظام جديد للإعاقة، وهو مشروع سيمكن من التحول من نظام طبي صرف إلى نظام تفاعلي اجتماعي :

النظام الحالي
- يعتمد على القصور في تحديد الإعاقة
- يركز على الشخص في وضعية إعاقة
- تقييم وتحديد للاحتياجات الطبية وشبه الطبية
- استهداف غير فعال وبالتالي ضعف استغلال واستثمار الموارد المتاحة
- تشتت للتدخلات القطاعية

النظام الجديد
- يأخذ بعين الاعتبار كذلك عوامل المشاركة الاجتماعية للشخص
- يركز على التفاعل بين الحالة الصحية وعوامل المحيط
- تقييم شامل وتحديد للاحتياجات الطبية والاجتماعية
- استهداف ناجع وموحد وبالتالي ترشيد للموارد
- يحقق الالتقائية بين القطاعات

إرساء النظام الجديد لتقييم الإعاقة

المراحل المتبقية

- إختبار أدوات وآليات التقييم
- المصادقة على النص التنظيمي الخاص ببطاقة الإعاقة
- تصميم وتنزيل النظام المعلوماتي لتدبير النظام
- إرساء آليات التقييم على المستوى الترابي
- إعداد وتنفيذ برنامج تكويني لفائدة المتدخلين على صعيد الأقاليم النموذجية
- إعداد وتنفيذ مخطط للتواصل والتحسيس حول النظام الجديد لتقييم الإعاقة.
- إصدار بطاقة الإعاقة

التتبع والتنسيق والتشاور

تأهيل وتطوير المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة

التدابير المقترحة 2022 – 2026

مواكبة حوالي 300 مركزا للملائمة مع القانون 65.15

- التأهيل المادي وتجهيز المؤسسات
- تأهيل الموارد البشرية العاملة في مجال التدبير وتقديم الخدمات

وضع مرجعية وطنية معيارية للجودة

- تقوية الشراكة مع المعهد المغربي للتقييس
- تنسيق وتفعيل لجنة الخدمات الدامجة
- تقوية قدرات الموارد البشرية المكلفة بالإشهاد
- مواكبة المراكز للانخراط في مسار الجودة

تقوية القدرات

- وضع برامج التكوين لمسيري وأطر المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة
- اعتماد «مشروع المؤسسة» كأداة للتدبير

توسيع العرض الخدماتي لذوي الإعاقة وتحقيق العدالة المجالية

- تحقيق التوازن والعدالة المجالية للدمج
- الاستجابة للطلب على إحداث مراكز بمواصفات معيارية مرجعية
- تغطية الخصاص المسجل في بعض الخدمات

تنزيل القانون الإطاررقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها

- صدرسنة 2016، يتضمن مقتضيات تحفظ تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بمختلف الحقوق الأساسية
- يشكل تأطيرا عاما يوجه تدخلات الدولة في المجال ويلزم مختلف الفاعلين بالعمل على بلوغ الأهداف المبتغاة من اعتماده.
- مواصلة الإعداد التدريجي لمشاريع النصوص التطبيقية ذات الصلة بتنزيل مقتضيات القانون الإطاررقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها

2- الإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي والتدابير المتخذة لتنزيلها

1 - أهم الإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي

الركائز ال10 للنهوض وحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في البرنامج الحكومي 2021 - 2026:

1. سن سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعيات إعاقة؛
2. تكوين الأساتذة والمهنيين المتخصصين، في مجال الإعاقة ؛
3. تربية وتكوين الأطفال في وضعيات إعاقة؛
4. الحماية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة؛
5. تطوير طرق كشف الإعاقة والوقاية من أسبابها ومواكبة الأشخاص الذين يعانون منها؛
6. توفير التعويضات العائلية للأسر الفقيرة التي يعاني أحد أفرادها من الإعاقة؛
7. الولوجيات بالمرافق العمومية؛
8. تأهيل وسائل النقل لاستقبال الأشخاص ذوي الحركية المحدودة؛
9. تطوير التقنيات الرقمية لتسهيل اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع؛
10. دعم الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.

2 - التدابير المتخذة لتنزيل الإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي

1- سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعيات إعاقة : مخطط عمل وطني 2022-2026

- تسريع تنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015-2025، من خلال:
  - تقييم المخطط الوطني للفترة 2017-2021، الذي شمل 6 محاور و24 ورشا و150 مشروعا و419 تدبيرا، وشاركت في تنزيله كل القطاعات الحكومية المعنية؛
  - إعداد المخطط الثاني للفترة 2022-2026، أخذا بعين الاعتبار البرنامج الحكومي 2021 – 2026 الذي أكد الالتزام القوي بتعزيز وتطوير السياسات الرامية إلى تكريس حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتسهيل اندماجهم الفعلي في المجتمع، وتعزيز استقلاليتهم؛ وكذا النموذج التنموي الجديد (2021-2035)، وأولويات ورش الحماية الاجتماعية، الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله. مسترشدين في ذلك بنتائج الدراسات والتقارير المتعلقة بآثار جائحة كورونا، على هذه الفئة من المواطنات والمواطنين ببلادنا.

مخطط عمل وطني متعدد الأبعاد ومتكامل 2022-2026

2- التدابير المتخذة لتنزيل الإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي

1- سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعيات إعاقة

التدابير المقترحة 2022 - 2026 لتنفيذ مخطط العمل الوطني للسياسة العمومية

التقييم

- تقييم المخطط الوطني الأول 2017-2021
- تحديد التوجهات المستقبلية على ضوء البرنامج الحكومي والنموذج التنموي الجديد؛
- عقد لقاء وطني لعرض نتائج التقييم وتوجهات مرحلة 2022 – 2026.

إعداد المخطط الوطني الثاني لتنفيذ السياسة العمومية 2022-2026

- إعداد مشروع المخطط؛
- تنظيم اجتماعات تشاورية مع الفاعلين العموميين وشبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة؛

التنزيل الترابي

- اعداد أدوات و دلائل لإدماج بعد الإعاقة في مخططات التنمية للجماعات الترابية؛
- مواكبة جهات نموذجية لإدماج بعد الإعاقة في مخططاتها التنموية؛
- المساهمة في اعداد مخططات ترابية ودراسات خاصة بالإعاقة.

تفعيل اللجنة الوزارية لتعزيز الالتقائية والنجاعة

- عقد اجتماعات اللجنة التقنية
- تنظيم اجتماع اللجنة الوزارية برئاسة السيد رئيس الحكومة
- دعم قدرات أعضاء اللجنة التقنية
- إعداد تقارير دورية حول إنجازيه المخطط.

2- تكوين المهنيين والمختصين في مجال الاعاقة

يندرج هذا الإجراء في إطار تسريع تنفيذ السياسة العمومية المندمجة وخاصة ما يتعلق منها بالرافعة العرضانية الخامسة المتعلقة بتأهيل وتكوين الموارد البشرية في مجالات النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ويشمل:

- تجويد الخدمات باعتماد مفهوم «جسر» والرقمنة
- البرنامج الوطني لتأهيل مهني التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة التوحد «رفيق»؛
- اعتماد وحدات تكوينية خاصة بالولوجيات في إطار برنامج مدن ولوجة؛
- تكوين المكونين في مجال الديسليكسيا وصعوبات التعلم الخاصة؛
- تكوين "عاملي التأهيل المجتمعي" لمواكبة الأسر في الوصول إلى المعلومات والخدمات الضرورية؛
- أجرأة تكوين مهني تخصصي لمترجمي لغة الإشارة المغربية؛
- وضع برامج التكوين والرقمنة لمسيري وأطر المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تكوين مهني استقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة في المجال المقاولاتي والمشاريع المدرة للدخل في إطار الحاضنات الاجتماعية؛

2- تكوين المهنيين والمختصين في مجال الاعاقة

- وضع وحدات للتكوين لفائدة الموارد البشرية العاملة في المجال بشراكة مع المعهد الوطني للعمل الاجتماعي والجامعات ؛
- اعتماد طرق التكوين عن بعد e.learning ؛
- تعزيز الشراكة مع مجالس الجهات للنهوض بالتكوين في مجال الإعاقة؛
- تقوية الرأس مال البشري عن طريق دورات تكوينية وورشات عمل في مختلف المجالات بغية إحداث أقطاب خبرة.
- تطوير التعاون والشراكة في مجال التكوين مع مختلف العاملين والمتدخلين في المجال

تكوين 5 000 عامل اجتماعي في مجال التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة في أفق سنة 2026

2 - التدابير المتخذة لتنزيل الإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي

3- تربية وتكوين الأطفال في وضعيات إعاقة

تم التنصيص في المادة 11 من القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، على «حق الأشخاص في وضعية إعاقة في التربية والتعليم والتكوين بجميع أسلاكه، مع حرية اختيار التخصصات»، حيث تساهم الوزارة في تنزيل هذا الإجراء من خلال:

- **برنامج تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعة إعاقة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛**
- **البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة:** توجد حاليا 352 مؤسسة للرعاية الاجتماعية تتكفل بتقديم خدماتها لأزيد من 79500 شخص في وضعية إعاقة . وتقدم هذه المؤسسات خدمات التكوين المهني والتكوين بالتدرج لفائدة 5 % منهم مقابل 16 % بالنسبة للخدمات المرتبطة بالتعليم.
- **تمكين الأطفال في وضعية إعاقة سمعية (الصمم) من التمدرس والاندماج في المجتمع**، من خلال برنامج زرع القوقعة الإلكترونية " نسمع"، وإعطاء انطلاقة ورش معيرة لغة الإشارة المغربية؛

- **تفعيل اتفاقية الشراكة حول التربية الدامجة بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة**، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وقطاع التكوين المهني : وضع بروتوكولات محلية ملحقة للتنسيق والالتقائية تهدف إلى تقوية وتعميم سلسلة خدمات الدعم التربوي وتطوير الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية تقدمها الجمعيات؛ بالإضافة إلى التنسيق ووضع آليات التكامل في مجال الشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية اعاقة بالوسط المدرسي.
- **تعزيز الشراكة والتعاون مع قطاع التربية الوطنية لتنزيل القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.**

تعميم الاستفادة من خدمات التربية الدامجة 100 % من الأطفال ذوي إعاقة متوسطة و عميقة في أفق 2026

4- الحماية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة

تفعيل صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال أربعة برامج:

- يخصص الصندوق اعتمادات مالية سنوية للمحاور الأربعة من الخدمات الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة :
- **المحور الأول: اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية** :
  - اقتناء معينات تقنية وأجهزة تعويضية وبديلة،
  - **المحور الثاني: تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعة إعاقة** :
  - يصل متوسط كلفة **دعم كل استفادة** ما يقارب **1110** درهم في الشهر.
- **المحور الثالث : تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة** :
- **المحور الرابع: المساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال** :
  - إحداث مركز للخدمات الاجتماعية والشبه الطبية وللتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة في كل عمالة أو إقليم، تقدم خدمات عمومية موجهة للأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم.

تعميم الحماية الاجتماعية للعاملين الاجتماعيين في مجال الإعاقة

4- الحماية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة

التدابير المقترحة 2022 – 2026

تطوير حكامة الصندوق

- رقمنة المساطر؛
- ترشيد النفقات؛
- تحسين الاستهداف؛
- دعم القدرات التدبيرية للمتدخلين،
- تقوية آليات التتبع والتقييم.
- تحيين دفتر التحملات

إنجاز دراسة تقييمية

إرساء التكامل بين الصندوق والبرامج الوطنية في مجال الإعاقة

- البرنامج الوطني للتربية الدامجة؛
- المخطط الوطني للصحة والإعاقة؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- التمكين الاقتصادي والمقاولاتية

تعبئة موارد الجماعات الترابية

- مجالس الجهات: التكوين والتشغيل ؛
- مجالس الأقاليم: التمدرس، النقل، ومنح المعينات التقنية ؛
- الجماعات: إحداث مراكز الاستقبال.

توسيع عرض الخدمات التي يدعمها الصندوق

- اقتناء القوقعة الإلكترونية للسمع دعما لبرنامج نسمع
- العدة البيداغوجية للتوحد " رفيق"

5- تطوير طرق كشف الإعاقة والوقاية من أسبابها

- يندرج هذا الإجراء في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة حول التربية الدامجة بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وقطاع التكوين المهني، والتي نصت على ضرورة:

  - تطوير عرض الخدمات الطبية والشبه الطبية المخصصة للكشف وتتبع صحة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
  - دعم إدماج برامج الوقاية وتعزيز الصحة في المناهج التعليمية والمهنية والجامعية والحياة المدرسية والجامعية؛
  - تأطير الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجية الوظيفية التي تقدمها الجمعيات.

- وضع بروتوكولات محلية ملحقة للتنسيق والالتقائية تهدف إلى تقوية وتعميم سلسلة الخدمات العلاجية الوظيفية التي تقدمها الجمعيات
- إحداث شراكة مع الجامعات لصنع القوقعات لتشجيع «صنع بالمغرب» ؛
- تعميم "دار الأسرة" كنواة و نقط ارتكاز لبلورة برامج للوقاية من الإعاقة والكشف المبكر في إطار شراكة مع وزارة الصحة؛
- تعميم المواكبة الصحية و الاجتماعية للأسر.

6- دعم الأسر الفقيرة التي يعاني أحد أفرادها من الإعاقة

- يندرج هذا الإجراء في إطار تنزيل ورش شامل لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بهدف بلورة نظام متكامل يرتكز على الاستهداف الناجع للفئات المعنية بالمساعدة الاجتماعية، ولتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، تبعا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطاب العرش لسنة 2020.
- في إطار إخراج النصوص التطبيقية للقانون الإطار رقم 97.13 والتي تنص على وضع نظام للدعم الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة عملت الوزارة على إجراء دراسة جدوى تم من خلالها تحديد لائحة تضم 13 خدمة تشكل أولويات احتياجات هذه الفئة في مجال الحماية الاجتماعية. وسيتم إعداد مشروع نص تشريعي يحدد شروط ومسطرة الاستفادة وذلك بشكل تدريجي.
- ويرتبط هذا الإجراء كذلك بتقييم الاحتياجات لدعم المشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة أخذا بعين الاعتبار نتيجة النظام الجديد لتقييم الإعاقة، الذي سيأخذ بعين الاعتبار احتياجات و انتظارات الأشخاص في وضعية إعاقة وكذا نتيجة تنقيط السجل الاجتماعي الموحد.
- القانون الإطار رقم 09.21 الصادر في 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021) المتعلق بالحماية الاجتماعية، مرحلة أساسية في تنفيذ توجيهات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله فيما يتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المواطنات والمواطنين المغاربة بحلول عام 2025. ويهدف القانون الإطار إلى:
  - تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أفق 2022، لفائدة 22 مليون مستفيد إضافي؛
  - تعميم التعويضات العائلية في أفق 2024، لفائدة حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛
  - توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد في أفق 2025، لفائدة 5 ملايين مغربي من الساكنة النشيطة؛
  - تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025، بالنسبة لكل شخص يتوفر على عمل قار.
  - تعميم الحماية الاجتماعية للعاملين الاجتماعيين لفائدة العاملين الاجتماعيين في إطار ورش الحماية الاجتماعية

7 - إرساء وتطوير الولوجيات بالمرافق العمومية

التدابير المقترحة 2022-2026

التقنين و المعيرة

مواصلة التنسيق مع قطاعات الداخلية والنقل والصناعة من أجل استكمال الإطار التنظيمي للقانون رقم 03.10 المتعلق بالولوجيات لاستصدار القرارات المشتركة الثلاثة المتبقية:

- ✓ **القرار المشترك المحدد الخاصيات التقنية والقياسات الفنية لولوجيات مركبات النقل ؛**
- ✓ **القرار المشترك المحدد الخاصيات التقنية والقياسات الفنية لولوجيات البنيات التحتية للنقل ؛**
- ✓ **القرار المشترك المحدد للخاصيات التقنية لولوجيات الاتصال.**
- مواصلة الاشتغال مع المعهد المغربي للتقييس لدراسة ومصادقة على مشاريع معيارية مغربية جديدة تتعلق بالولوجيات.

تنزيل البرنامج الوطني « مدن ولوجة »

- مواصلة التنسيق مع المجالس الجماعية الشريكة لاستكمال باقي الالتزامات المتضمنة في اتفاقيات الشراكة؛
- توسيع تجربة البرنامج لتشمل كذلك "شواطئ ولوجة" لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة ومحدودي الحركة؛
- إمكانية خلق صندوق خاص بالولوجيات، من أجل المساهمة وتشجيع الفاعلين لتوفير الولوجيات الضرورية في المرافق العمومية المركزية والترابية.

التعبئة الاجتماعية للفاعلين

- اعتماد وحدة تكوينية خاصة بالولوجيات بمراكز تكوين المهندسين ومعاهد الهندسة المعمارية والتعمير؛
- تقوية قدرات الفاعلين المباشرين في مجال الولوجيات لتشمل كذلك المهندسين المعماريين والتقنيين العاملين في القطاع الخاص.
- إطلاق حملات توعوية وتحسيسة لتغيير العقليات ونشر ثقافة الاهتمام بالولوجيات ؛
- إنجاز ورشات للتواصل حول الولوجيات مع جميع الفاعلين.

8- تأهيل وسائل النقل لاستقبال الأشخاص ذوي الحركية المحدودة

- تعمل الوزارة بتنسيق مع قطاعي الداخلية والنقل من أجل الإسراع بإخراج القرارين المشتركين المتعلقين بتحديد معايير الولوجيات في عربات النقل وكذا البنية التحتية للنقل.

- في إطار تنزيل البرنامج الوطني مدن ولوجة الذي يجمع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والعديد من الجماعات الترابية يتم الحرص على احترام معايير الولوجيات في محطات توقف وسائل النقل التي تشملها اشغال التهيئة بهذه المدن.

- تم تضمين اتفاقيات الشراكة التي تجمع الوزارة بالجماعات الترابية في إطار البرنامج الوطني مدن ولوجة لمقتضيات تنص على ادراج شرط الولوجيات في دفاتر التحملات الخاص بتفويض النقل الحضري.
- تطوير ، في إطار شراكات مع القطاع العام والخاص، خدمات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة تضمن في بطاقة الاعاقة

2 - التدابير المتخذة لتنزيل الإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي

تعزيز وتقوية برامج الادماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة

التوظيف في القطاع العام

- تأمين أشغال كتابة لجنة الإشراف على تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة
- تتبع تفعيل حصة 7 في المائة
- مواصلة تنظيم مباراة موحدة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة
- تتبع كيفية اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة بشراكة مع القطاعات العمومية المشغلة

التوظيف في القطاع الخاص

- وضع الإطار التعاقدي بين الدولة والقطاع الخاص الذي تنص عليه المادة 15 من القانون الإطار 97.13 المذكور؛
- الشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
- تشجيع مبادرات المقاولات في إطار المسؤولية الاجتماعية للمقاولات (RSE)

التشغيل الذاتي

- تعبئة موارد الجماعات الترابية لتشجيع وتمويل المشاريع والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تعزيز وتقوية آليات الدعم والتوجيه والمواكبة المقاولاتية للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تشجيع مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتجارة المنصفة
- وضع منظومة للتتبع.
- إشعاع التجارب الناجحة

انطلقت المشاورات مع الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب في فبراير 2022

9- تطوير التقنيات الرقمية لتسهيل اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة

- اعتماد **المفهوم الجديد "جسر"**، كآلية للتجديد الاجتماعي الأخضر والمبتكر، الذي يروم إحداث جيل جديد من الخدمات الاجتماعية لفائدة الأسر والأشخاص في وضعية صعبة، وبشكل خاص الأشخاص في وضعية إعاقة.
- **رقمنة الخدمة** المتعلقة بشهادة الإعاقة وكذا خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وبرنامج رفيق.
- منصة حول التكوين في مجال التوجد
- **إطلاق المنصة الرقمية للتعاون الوطني الخاصة بتدبير برنامج تمدرس الأطفال في وضعة إعاقة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة ، أبريل 2022**
- **رقمنة مسار مشروع النظام الجديد لتقييم الإعاقة**

3- توزيع الدعم المالي المخصص للجمعيات

3 - توزيع الدعم المالي المخصص للجمعيات

دعم الجمعيات العاملة في مجال الاعاقة: 500 مليون درهم

البرامج	المبلغ برسم سنة 2022 بالدرهم	الأنشطة المبرمجة
اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية الأخرى	50.000.000	- اقتناء 150 قوقعة الكترونية - اقتناء 10000 من الكراسي المتحركة - اقتناء 1000 من الكراسي الكهربائية - اقتناء 150 قناعا خاصا بأطفال القمر - اقتناء 1000 سماعة طبية - اقتناء 100 جهاز تعويضي
تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة	340.000.000	- دعم الجمعيات العاملة في مجال دعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة
تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل	50.000.000	- تمويل 1000 مشروع مذر للدخل AGR - مواكبة 500 من المشاريع المذرة للدخل المحدثة
المساهمة في تاهيل وتسيير مراكز الاستقبال	50.000.000	- المساهمة في تكاليف التسيير أو/التجهيز لمراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة بشراكة مع الجمعيات
المبلغ الاجمالي	490.000.000	

دعم الجمعيات العاملة في مجال الاعاقة: 500 مليون درهم

- مشروع الميزانية 2022:
  الاستثمار

حساب	تسمية البند	توقعات 2022	المجموع
21282	الدراسات التقنية	2.000.000,00	2.000.000,00
2351	اقتناء الأثاث المكتبي	2.000.000,00	2.000.000,00
2352	اقتناء التجهيزات المكتبية	1.000.000,00	1.000.000,00
2355	اقتناء الأجهزة المعلوماتية	5.000.000,00	5.000.000,00
مجموع الاستثمار		10.000.000,00	10.000.000,00

3 - توزيع الدعم المالي المخصص للجمعيات

دعم الجمعيات العاملة في مجال الاعاقة: 500 مليون درهم

- مشروع الميزانية 2022

حساب	تسمية البند	توقعات 2022	المجموع
61254	شراء اللوازم المكتبية	1.000.000,00	1.500.000,00
614152	طباعة وثائق وأشياء أخرى	1.000.000,00	1.000.000,00
61444	تكاليف دعائية وتواصلية مختلفة: تغطية نفقات التكاليف التواصلية	500.000,00	500.000,00
2355	اقتناء الأجهزة المعلوماتية	5.000.000,00	5.000.000,00
6-61462	المساعدة التقنية للأشخاص في وضعية إعاقة (اقتناء المعينات التقنية والأجهزة الطبية أجهزة تقويم العظام)	50.000.000,00	50.000.000,00
617682	تكوين موظفي مؤسسة التعاون الوطني وشركائها	500.000,00	1.000.000,00
65612	المساهمة في مصاريف تشغيل و/ أو تجهيز مراكز توجيه واستقبال الأشخاص في وضعية إعاقة	50.000.000,00	55.000.000,00
1-65613	تمويل تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة	340.000.000,00	340.000.000,00
2-65613	تمويل المشاريع المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة (المساهمة في رأس المال)	50.000.000,00	50.000.000,00
2-61411	مواكبة مرحلة ما بعد خلق النشاط المدر للدخل	500.000,00	2.000.000,00
61411	دراسات عامة (دراسة تقييم الأثر)	500.000,00	1.000.000,00
613652	فحص المشروع (الأتعاب)	1.000.000,00	3.000.000,00
	مجموع الاستغلال	500.000.000,00	500.000.000,00

4- حكامة وآليات تتبع الدعم المالي

حكامة الدعم المالي المخصص للجمعيات

اعتماد وتقوية آليات الحكامة المنصوص عليها في الاتفاقية الثلاثية، الموقعة في 30 مارس 2015 بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ووزارة الاقتصاد والمالية والتعاون الوطني، المتعلقة بحكامة وصرف الدعم الموجه للأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، والدليل المسطري المؤطر لهذه الخدمات، كما يلي:

1. لجنة التتبع

تحدثت على مستوى **وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، لجنة تتكون من** :

- **وزارة الاقتصاد والمالية؛**
- **وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ؛**
- **التعاون الوطني.**

تتحدد مهامها في **الإشراف والتتبع وتقويم الرامج الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة من صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي:**

1. المصادقة على برنامج استعمال الدعم المالي المفوض للتعاون الوطني؛
2. دراسة التقارير المرحلية حول كيفية صرف الدعم .

2. اللجنة التقنية

لجنة تقنية مشتركة تضم **وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية**، وتتحدد مهامها في :

أ. التتبع الميداني لسير تطبيق التدابير المسطرية؛

ب. تتبع تطور المعطيات الإحصائية لأجرأة البرامج الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة من الصندوق.

حكامة الدعم المالي المخصص للجمعيات

على مستوى التعاون الوطني

- وحدة التدبير المركزي

تحدث تحت إشراف مدير التعاون الوطني، على المستوى المركزي للتعاون الوطني، وحدة للتدبير المركزي، تتولى الإشراف على تدبير البرامج.

تركيبتها:

- مدير التعاون الوطني، مشرفا؛
- أربعة منسقين مركزيين عن التعاون الوطني يعينهم مدير التعاون الوطني

مهامها:

- إعداد برنامج استعمال الدعم المالي المفوض؛
- تتبع سير طلبات المشاريع والعروض؛
- تتبع احترام المساطر ودفاتر التحملات؛
- الاطلاع على الإمكانيات البشرية والمالية التي تمت تعبئتها جهويا وإقليميا لسير عملية تقديم الخدمات؛
- تدقيق لائحة الطلبات المنتقاة محليا ؛
- تدقيق الوثائق المتعلقة بمشاريع اتفاقيات الشراكة؛
- إعداد التقرير المالي المرحلي كل ستة أشهر حول كيفية صرف مبلغ الدعم، وعرضه أمام لجنة التتبع والتقييم.

حكامة الدعم المالي المخصص للجمعيات

- **وحدة التدبير الجهوي**

تحدث على مستوى كل منسقية جهوية للتعاون الوطني

تركيبتها:

- المنسق الجهوي للتعاون الوطني مشرفا؛
- رئيس المشروع يعينه المنسق الجهوي ؛
- مناديب التعاون الوطني بالجهة.
- منسق وكالة التنمية الاجتماعية

مهامها:

- برمجة الإمكانيات البشرية والمالية المرصودة والمفوضة؛
- تتبع طلبات الدعم؛
- إعداد تقرير جهوي للمراقبة والتتبع الميداني لمختلف خدمات الدعم،
- التتبع والتقييم.

حكامة الدعم المالي المخصص للجمعيات

- وضع برنامج سنوي لزيارات التتبع الميداني وتقييم الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة، تسهر عليه لجان مشتركة بين مكونات القطب الاجتماعي، والقطاعات الحكومية المعنية بالخدمات:
- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:
  - التعاون الوطني،
  - وكالة التنمية الاجتماعية.

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

اعتماد الرقمنة في كل عمليات صندوق دعم الحماية الاجتماعية و التماسك الاجتماعي

شكرا